الأمم المتحدة

S/2016/19

مجلس الأمن

Distr.: General
8 January 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة من ممثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريموندا مورموكايتي
السفيرة
الممثلة الدائمة

110116 110116 16-00229 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لليتوانيا لدى الأمم المتحدة

أتوجه إليكم بإلحاح شديد كي أسترعي انتباهكم إلى بلدة مضايا المحاصرة التي تجوِّع فيها قوات نظام الأسد ومليشيات حزب الله ٠٠٠ ٤٢ شخص لإجبارهم على الاستسلام.

وقد أعلن اليوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعد مرور أكثر من ستة أشهر على حصار نظام الأسد للبلدة، أن ذلك النظام قد وافق بعد تأخير على إيصال مساعدات إنسانية إلى مضايا. غير أن الوعود بإتاحة وصول تلك المساعدات ليست كافية. إذ لم يتح النظام إمكانية وصولها فورا؛ وقالوا إن المساعدات سيسمح بإيصالها في غضون أربعة أيام. ومن ثم، وفي أفضل الظروف، سيستغرق الأمر أياما قبل أن يكون في متناول المدنيين في مضايا ما يحتاجون إليه بصورة عاجلة من الغذاء والماء والرعاية الطبية. وفي الوقت ذاته، يقول الأطباء في البلدة إن عددا أكبر بكثير سيفارق الحياة. وما زال الغموض التام يحيط بما إذا كانت وكالات الأمم المتحدة سيتاح لها ما تحتاجه إمكانية الوصول بشكل كامل ودون عراقيل أو شروط إلى جميع من هم في حاجة إلى المساعدة.

والسكان المدنيون الذين يتضورون جوعا في مضايا لا يمكنهم الانتظار أي وقت آخر حتى تصلهم المساعدات الإنسانية، وينبغي ألا يكونوا مضطرين إلى ذلك الانتظار. فالحصول على الغذاء والماء والرعاية الطبية ليس ترفا يُسمح لنظام الأسد بمنحه أو منعه كما يحلوا له. ومنع وصول المساعدة الإنسانية هو جريمة حرب وانتهاك القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥). وهي قرارات واضحة تنص على أن استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، بوسائل منها حصار المناطق الآهلة بالسكان، يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب أن يقابَل بعواقب واضحة. وعدم إنفاذ هذه العواقب لن يؤدي إلا إلى تشجيع الأطراف التي تجوِّع المدنيين لإجبارهم على الاستسلام.

لذلك، وباسم الشعب السوري، أناشد المجلس القيام بما يلي:

١ - ضمان أن يكون بإمكان وكالات الأمم المتحدة والقائمين بالعمل الإنساني الوصول إلى جميع الأماكن في مضايا فورا ودون عراقيل أو شروط وبشكل مستديم، وفق ما قضت به قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥)؛

٢ - رصد التطورات الجارية في مضايا عن كثب وضمان مقابلة أي محاولة من جانب النظام السوري لمنع أو عرقلة الوصول إليها بعواقب واضحة؛

٣ - المطالبة بإنفاذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) والإيعاز إلى وكالات الأمم المتحدة بالمطالبة بتوصيل المساعدات إلى المناطق المحاصرة والصعب الوصول إليها، سواء وافق على ذلك النظام السوري أو لم يوافق؛

٤ - توجيه إدانة بأشد العبارات لما يقوم به نظام الأسد من تجويع متعمد للمدنيين الأبرياء في مضايا والتأكيد بوضوح على أن التجويع ليس أداة يحق لنظام الأسد أن يستخدمها وفق هواه.

فإذا لم يكن بمقدور مجلس الأمن اتخاذ هذه الخطوات بسبب التعنت الروسي، فعلى الدول الأعضاء اتخاذ ما يلزم من خطوات. فمن الأمور البالغة الأهمية أن الدول الأعضاء ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة على أن تنفذ التكليف الصادر إليها بتقديم المساعدة سواء كانت هناك موافقة على ذلك أم لا. وينبغي القيام بالمزيد للضغط على النظام، بوسائل منها النظر مجددا في إمكانية تقديم المساعدات بالطائرات غير المأهولة وإلقاء المساعدات من الجو بمعرفة الدول التي تنفذ حاليا عمليات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سورية.

ونحن نأسف بشدة لقرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ''الترحيب'' بإعلان نظام الأسد أنه سيسمح لوكالات الأمم المتحدة بالوصول إلى مضايا. فهو يعني ضمنا على غير الحقيقة أن إتاحة إمكانية الوصول لأغراض إنسانية أمر اختياري، بدلا من كونه التزاما قانونيا. إن استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب هو جريمة حرب، يجب أن يتحمل مسؤوليتها نظام الأسد.

(توقيع) نجيب الغضبان
الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة